المرصد

عين على الأحداث

نشرة أسبوعية خاصة من بوابة إفريقيا الإخبارية | 28 صفحة | الخميس 30 اغسطس 2018 | العدد: 43

التوازنات المالية في ليبيا نحو المجهول !

الأموال الليبية تحت رحمة خلافات السياسة

كاريكاتير 28

الاشراف: أحمد نظيف - الاخراج: عبد الحميد الدبار

المصرف الليبي الخارجي يدخل دائرة الصراعات

عبد الباسط غبارة

بينما تحاول الأطراف السياسية الليبية جاهدة البحث عن أرضية مناسبة للاتفاق على المسار السياسي في بلادها، تستعر الحروب والصراعات المسلحة، وتتصاعد أزمة الشرعيات بين الأجسام المختلفة في البلاد والتي طالت جميع القطاعات والمؤسسات بما فيها الاقتصادية حيث بات الصراع على ثروات ليبيا عنوانًا لواجهة الأحداث في هذا البلد المتأزم.

ولم يقتصر الصراع المحموم في ليبيا، على إدارة البلاد، بل وصل إلى القطاع المصرفي، والذي كان آخر ضحاياه المصرف الليبي الخارجي، الذي دخل في دائرة صراع الشرعيات بين الأجسام المختلفة في البلاد والتي تمزقها الاجندات الخارجية والتعنت الداخلي، بعد أن ظل خلال السنوات الماضية تحت مظلة إدارة موحدة وبعيدا عن دوامة الإنقسامات والصراعات.

وتأسس المصرف الليبي الخارجي كشركة مساهمة ليبية عام 1972، ويقدم المصرف عدة خدمات، أهمها القروض، وإصدار صكوك مصرفية وشخصية وغيرها. وفي مايو 2017، احتل المصرف الليبي الخارجي المرتبة الأولى عربيًا والرابعة إفريقيا ضمن قائمة أكبر 100 مصرف في أفريقيا بحسب رأس المال الأساسي، ويبلغ رأس مال المصرف 4. 46 مليار دولار وتصل موجوداته إلى 23. 7 مليار دولار.

وفي يوليو 2018، قدم الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جائزة أفضل مصرف في أفريقيا لعام 2018 إلى المصرف الليبي الخارجي، تكريماً لمُساهماته المالية منذ بداية عام 2018 ورأس المال كذلك. وجاء ذلك خلال حفل نظمه الاتحاد الدولي للمصارف في العاصمة اللبنانية بيروت، لمنح جوائز التميز والإنجاز المصرفي العربي لعام 2018.

وتسلم الجائزة نيابة عن المصرف الليبي الخارجي السيد هاني الزقلعي، في حفل كبير شهد حضور عدد من القيادات المصرفية العربية. ويضم الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب أكثر من 550 عضوا عاملا، وأكثر من 300 عضوا مشاركا يمثلون المهن المصرفية المختلفة في أنحاء الوطن العربي، ويعد الدار الجامع للمصرفيين العرب.

لكن هذه الإمتيازات، لم تمنع المصرف من الوقوع في مرمى الشبهات والإتهامات من عدة أطراف. ففي مارس الماضي، اتهم مصرف ليبيا المركزي المصرف الليبي الخارجي بالمقامرة بأموال الليبيين ، وفق ما جاء رسالة صادرة عن مصرف ليبيا المركزي حصل عليها موقع «ليبيان اكسبرس». وقال مصرف ليبيا المركزي إن المصرف الليبي الخارجي يستثمر في الخارج سندات غير قانونية وضعيفة ، مما يؤدي إلى خسارة نحو 403 ملايين دولار.

كما اتهم مصرف ليبيا المركزي رئيس مجلس إدارة المصرف الليبي الخارجي محمد بن يوسف ومجلس إدارة المصرف الليبي الخارجي باللعب بأموال الليبيين والافتقار إلى الكفاءة اللازمة في السوق المالية وفي إدارة الاستثمارات في الخارج. وجاء في الرسالة أيضا، «نشعر بالحيرة بسبب عدم الاهتمام بالحاجة إلى عقد اجتماع لمناقشة الوضع الخطير الذي وضعت فيه إدارة المصرف الليبي الخارجي ليبيا وأصولها».

وبالتزامن مع ذلك، إتهم تقرير للأمم المتحدة المصرف الليبي الخارجي، بإصدار مجموعة من الاعتمادات المستندية غير القانونية لصالح شركات تعمل لدعم جماعات مسلحة. وقال التقرير إن «قيمة الاعتمادات المستندية التي أصدرها هذا المصرف بلغت مليار دولار أيضا حتى سبتمبر 2016»، مشيرا إلى أن مديري هذين المصرفين تعرضوا لضغوط كبيرة».

وأوضح التقرير أن «المصرف الليبي الخارجي» و«مصرف الجمهورية» أصدرا عشرات الاعتمادات المستندية لشركتي (الوتر) و(حدائق طرابلس)، على التوالي، وتعود ملكية الشركتين إلى الفرد نفسه، وهو أبوبكر الطاهر أبوبكر بوسهمين. ووفقًا لعدة مصادر، أقام بوسهمين علاقات تجارية مع مجموعات مسلحة في طرابلس استغلت نفوذها في العاصمة بغية إجبار المسؤولين التنفيذيين في المصارف على إصدار اعتمادات مستندية لا تمتثل لأنظمة

في يوليو 2018، قدم الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جائزة أفضل مصرف في أفريقيا لعام 2018 إلى المصرف الليبي الخارجي، تكريماً لمُساهماته المالية منذ بداية عام 2018 ورأس المال كذلك.

المصرف المركزي».

من جهته، رفض المصرف الليبي الخارجي ، تقريرا فريق الخبراء الأممي، وقال المصرف أنه قام بمخاطبة رئيس مجلس الأمن بالأمم المتحدة وكذلك فريق الخبراء التابع لبعثة الأمم المتحدة المعني بليبيا ، مطالبا برد مفصل يفند معلومات أوردها تقرير لخبراء ، يحمل اتهامات طالت المصرف على خلفية إصداره لمجموعة من الاعتمادات المستندية غير القانونية حسبما جاء في التقرير لصالح شركات تعمل لدعم جماعات مسلحة.

الصديق الكبير

وقال المصرف الليبي الخارجي في بيان حصلت «بوابة افريقيا الاخبارية» على نسخة منه ، إنه يصنف من ضمن المؤسسات الدولية ، ويمثل في أعماله لمتطلبات الحكومة ، من خلال لجانه التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ويولي أهمية بالغة بمجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، من خلال وحدة المعلومات المالية (وحدة مكافحة غسل الأموال) ، مؤكدا أنه ملتزم بالمتطلبات الدولية والامتثال لما ترفضه.

وفي مؤشر جديد على دخول المصرف الليبي الخارجي في دائرة الصراع، أعلن محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير في طرابلس، في 13 أغسطس 2018، إقالة مجلس الإدارة والمدير العام للمصرف الليبي الخارجي، برئاسة بن بركة وتعيين مجلس إدارة جديد بدلا عنه برئاسة نجيب الجمل المقرب من محافظ مصرف ليبيا المركزي في طرابلس الصديق الكبير.

وفي المقابل، أعلن موظفون في المصرف الليبي الخارجي رفض إقالة المدير العام ومجلس إدارة المصرف، وقاموا بالتوقيع على بيان تم تقديمه إلى النائب العام، والمدعي العام، وديوان المحاسبة. وأكد بيان الموظفين أن هناك مؤامرات تحاك ضد المصرف الليبي الخارجي، المؤسسة الوحيدة التي ما زالت متماسكة وموحدة ولم تشهد أي انقسامات طيلة الفترة السابقة وحتى تاريخه. وأعلنوا رفضهم المساس بمجلس الإدارة والمدير العام من أجل المحافظة على المؤسسة الليبية الموحدة، وخاصة أنها هي التي تستلم إيرادات النفط وأي خلل فيها سيؤدي إلى اتخاذ إجراءات بإيقاف التعامل مع البنوك الدولية، وهو ما قد يكون له تأثير سلبي على الدولة الليبية بشكل عام.

وجذب هذا الصراع الجديد الاهتمام الأوروبي والدولي، حيث إهتمت نشرة «مغرب كونفيدونسيال»الفرنسية، بخفايا وكواليس هذا الصراع. وأكدت النشرة، أن الصديق الكبير يبدو مصممًا على «تركيع» إدارة المصرف الخارجي الليبي، وهي المؤسسة المالية ذات البعد الاستراتيجي الفعلي. وبينت النشرة أن «هدف الكبير الذي يوجه تشكيكًا متناميًا في أدائه هو التشبث بمنصبه»، مضيفة أن محاولته التي رفضها مجلس إدارة مصرف ليبيا الخارجي، إقالة محمد بن يوسف المدير العام للمصرف، تهدف في الواقع إلى السيطرة والتحكم في قطاعين حيويين يديرهما هذا المصرف بالنسبة للاقتصاد الليبي.

وأوضحت النشرة أن الكبير اتهم محمد بن يوسف بـ«عمليات استثمارية غير سوية» في الخارج وشراء سندات غير مضمونة، كما اعتمد على تقرير لديوان المحاسبة. وقالت النشرة إن المصرف الليبي الخارجي شكك في مصداقية تقرير ديوان المحاسبة نفسه، وقال إن المصرف المركزي عمد إلى تسريب مضمونه إلى وسائل الإعلام.

وكان المصرف الليبي الخارجي، قد

> ولم يقتصر الصراع المحموم في ليبيا، على إدارة البلاد، بل وصل إلى القطاع المصرفي، والذي كان آخر ضحاياه المصرف الليبي الخارجي، الذي دخل في دائرة صراع الشرعيات بين الأجسام المختلفة في البلاد والتي تمزقها الاجندات الخارجية والتعنت الداخلي.

محمد بن يوسف

عبر في بيان له، عن استغرابه لتسريب مسودة أولية لتقرير ديوان المحاسبة بشأن عمل المصرف. وهدد المصرف بوضع من قام بتسريب المسودة الأولية للتقرير وعمل على نشرها تحت طائلة المُساءلة القانونية باعتباره خرقاً لقوانين العمل الرقابي والسرية المصرفية علاوة على كونه جريمة اقتصادية في حد ذاتها تمس الأمن القومي الليبي «وفقا لنص البيان». وأكد المصرف الليبي الخارجي على جاهزيته للتوضيح والرد على جميع التساؤلات الواردة بالمسودة، كما يؤكد على اتباعه للطرق القانونية والإدارية للرد على جميع الجهات الرقابية.

وذهبت نشرة «مغرب كونفيدونسيال»، إلى أن «مجمل تحركات الكبير تهدف في الواقع للحفاظ على منصبه في مواجهة محمد شكري المدعوم من البرلمان في طبرق ومن فرنسا». وأضافت أن «الكبير سيسعى إلى تجديد دعم الدبلوماسيين الإيطاليين وبريطانيا والولايات المتحدة له»، حيث نقلت عن مصادر قولها:«إن الكبير ذهب إلى روما في 24 يوليو الماضي وسيعود في نوفمبر المقبل».

وأكدت النشرة أن الأمر الذي قد يتغير هو أن «واشنطن تتجه إلى تغيير موقفها تجاه الكبير، وأن مساعدة المبعوث الأممي، الأميركية ستيفاني ويليامز، اجتمعت مؤخرًا بشكل غير معلن مع المشير خليفة حفتر وجرى التوصل معه إلى صفقة يكون الكبير ضحيتها». كاشفة عن أن المبعوث الأممي غسان سلامة سيخضع قريبًا لمساءلة صارمة، حين يقدم تقريره السنوي أمام مجلس الأمن يوم 9 سبتمبر المقبل، وهي خطوة إلزامية قبل تجديد مهمة بعثة الأمم المتحدة في ليبيا.

ويأتي هذا الصراع الجديد وسط تصاعد حالة الانفلات الأمني التي تشهدها ليبيا منذ العام 2011 ، وخاصة في العاصمة الليبية طرابلس، التي ترزح تحت وطأة الميليشيات المسلحة التي تتنازع فيما بينها للسيطرة على مؤسسات الدولة وسط عجز حكومي.

وكانت بعثة الأمم المتحدة للدعم بليبيا، إتهمت مؤخرا حكومة الوفاق بالتواطئ مع الميليشيات المسلحة.

وأعبت البعثة في بيان لها عن «إدانتها الشديدة لأعمال العنف والتخويف وعرقلة عمل المؤسسات السيادية الليبية من قبل رجال الميليشيات»، الذين يشكلون ما يعرف بـ«كارتيل طرابلس»، في مقاربة مع وفاق الوطني، المؤسسات السيادية ويمنعونها من أداء عملها بشكل فعال»، مؤكدة أن «التدخل في عمل المؤسسات السيادية وفي الثروة الوطنية الليبية أمر خطير ويجب أن يتوقف على الفور.

وتعاني ليبيا، أحد أهم منتجي النفط في إفريقيا، من أزمات متلاحقة حيث تعرضت ثروات البلاد خلال السنوات الماضية، لعمليات سلب ونهب من طرف الميليشيات وعمليات الفساد. ويأمل الليبيون في أن يتم تأمين ثروات البلاد، وإنهاء خطر الميليشيات، وتوحيد مؤسسات الدولة وعلي رأسها المؤسسات الإقتصادية.

> أزمة الشرعيات بين الأجسام المختلفة في ليبيا طالت جميع القطاعات والمؤسسات بما فيها الاقتصادية، حيث بات الصراع على ثروات ليبيا عنوانًا لواجهة الأحداث في هذا البلد المتأزم.

> في مؤشر على دخول المصرف الليبي الخارجي في دائرة الصراع، أعلن محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير في طرابلس، في 13 أغسطس 2018، إقالة مجلس الإدارة والمدير العام للمصرف الليبي الخارجي، برئاسة بن بركة وتعيين مجلس إدارة جديد بدلا عنه برئاسة نجيب الجمل.

المؤسسة الليبية للإستثمار... سلاح ليبيا في مواجهة تحديات الاقتصاد

متابعات «بوابة افريقيا الاخبارية»

تأسست المؤسسة الليبية للإستثمار في 28 أغسطس سنة 2006، وتمت إعادة تنظيمها بموجب القانون (13) لسنة 2010 وهي صندوق الثروة السيادي الذي يدير ما قيمته 67 مليار دولار ويهدف إلى خلق وإيجاد مصادر متنوعة للثروة لصالح الأجيال المستقبلية لليبيا من خلال الإستثمار الخارجي برؤية مستدامة لتحقيق عوائد مالية مستقرة ضمن معايير المخاطر المحددة.

هيكلية المؤسسة الليبية للاستثمار

تقوم المؤسسة على مجلس الأمناء وهو هرمها القيادي ويتكون من رئيس الوزراء للدولة الليبية، ومحافظ مصرف ليبيا المركزي، ووزير المالية، ووزارة التخطيط والاقتصاد، ويعتبر المجلس حاليا بمثابة هيئة إشرافيه تقوم بالعمل نيابة عن الجسم الديمقراطي المنتخب، ألا وهو مجلس النواب. أما بالنسبة إلى مجلس إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار، فيتم تعيينه من قبل مجلس الأمناء ويتكون من عدد سبعة أعضاء غير دائمين بما فيهم رئيس مجلس الإدارة.

عين المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني بتاريخ 15-08-2016 بتعيين لجنة تسييريه مؤقته لديها صلاحيات مجلس الإدارة والمدير التنفيذي برئاسة علي محمود حسن وحمل القرار رقم (115) لسنة 2016 قرار بشأن تشكيل لجنة تسيريه مؤقتة لإدارة المؤسسة الليبية للاستثمار وتكليفها بمهام إدارة، وتسيير المؤسسة الليبية للاستثمار مؤقتاً، وقد أعطاها صلاحيات واختصاصات مجلس الإدارة والمدير التنفيذي وكان في عضوية اللجنة كل من (عبد العزيز خالد علي الهادي نجم الدين كعبار و خالد خليفة الطاهر أحمد عبد الله عمار) ومنع قرار التعيين اللجنة التسييرية للمؤسسة حينها من القيام بأي عمل من أعمال التصرف بأصول المؤسسة، ومنقولاتها...

أصول المؤسسة الليبية للاستثمار

قد يشوب الحديث عن أصول المؤسسة الكثير من الغموض خصوصا مع تعد د الشركات التي تعمل تحت مظلتها وتفرعها منذ بد ايتها بالشكل الذي يصعب أي محاولة لحصر تلك الأصول أو تقييمها بشكل دوري ولكن الإجابة الأقرب لمعرفة كم هي القيمة الفعلية لأصول المؤسسة مجتمعة قد تكمن في رئيس مجلس إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار السابق عبد المجيد بريش الذي تحدث في احدى المقابلات التلفزيونية بأن إدارات المؤسسة منذ التأسيس لم تقم بأي عملية لحصر الأصول إلا محاولات قام بها محسن دريجة رئيس مجلس الإدارة الأسبق بالمؤسسة التي بائت بالفشل نتيجة خلافات مع الادارة مؤكداً على أن إدارته هي الوحيد ة التي فعلت ذلك عبر التواصل مع شركة دا لويتز التي بد أ معها محسن دريجة المفاوضات لتقييم أصول الشركة، وشركة أخرى أسمها واتسون وايتوقد تبين في عملية التقييم أن أصول المؤسسة تبلغ قيمتها 67 مليار دولار، وقد بين التقييم أن عد د الشركات التابعة للمؤسسة الليبية للاستثمار بلغ 550 شركة.

> قد يشوب الحديث عن أصول المؤسسة الكثير من الغموض خصوصا مع تعدد الشركات التي تعمل تحت مظلتها وتفرعها منذ بدايتها بالشكل الذي يصعب أي محاولة لحصر تلك الأصول أو تقييمها بشكل دوري.

الاستثمارات

الاستثمارات غير المباشرة (الصناديق والمحافظ الاستثمارية) تشكل حوالي 36% من استثمارات المؤسسة (24.584 مليار دولار) في شكل صناديق ومحافظ استثمارية متمثلة في الشركة الليبية الاستثمارات الخارجية ، والمحفظة

الاستثمارية الليبية الأفريقية ، والمحفظة الاستثمارية طويلة المدى ، وشركة الإستثمارات النفطية ، والصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتطوير.

الاستثمارت المباشرة تصل قيمة الاستثمارات المباشرة والتي تديرها المؤسسة إلى 24.416 مليار دولار . كما يوجد ما قيمته 19 مليار دولار لدى مصرف ليبيا المركزي في صورة وديعة نقدية.

التحديات التي تواجه المؤسسة

من أخطر التحديات التي تواجه المؤسسة الليبية للاستثمار هو الاستحواذ المحتمل على الاستثمارات الليبية في بعض المناطق من العالم، بعد أن أعلنت العديد من الحكومات الأجنبية تاميمها للعديد من الشركات التي تملكها المؤسسة مثل إعلان حكومة ساحل العاج في يونيو 2016 تأميم ثلاث شركات للهاتف المحمول، بينها شركة لاب غرين المملوكة للمؤسسة وتأميم فندق 2 فبراير من قبل الحكومة التوجولية وتأميم فندق لايكو غامبيا من قبل الحكومة الغامبية وتأميم الشركة الرواندية الليبية لتنمية وتطوير الفنادق من قبل الحكومة الرواندية.

وحسب التقارير السابقة لديوان المحاسبة فإن معظم استثمارات المؤسسة تتكبد خسائر وأصبح رأس مالها يتآكل ومنها ماحقق أرباحاً لا تتناسب مع حجم رأس المال وأن عدم وجود سياسات تحوط وإدارة مخاطر معتمدة لدى العديد من الشركات التابعة للمؤسسة او عدم وجود دراية وقدرة على تنفيذ تلك السياسات سبب تراكماً للخسائر في تلك الشركات وتراكم ديونها. كما أوضحت تلك التقارير عدم تحقيق الصناديق والمحافظ الاستثمارية لأغراضها التي نصت عليها قرارات إنشائها ولم تتمكن من توظيف الأموال التي ضخت في رؤوس أموالها بالكيفية المطلوبة.

تواجه المؤسسة الليبية للاستثمار (الصندوق السيادي)، أخطار الاستحواذ على بعض استثماراتها العالمية، بعد ارتفاع عمليات الاستحواذ الخارجي من قبل الدول المستثمرة فيها، بجانب الدعاوي القضائية العديدة المرفوعة ضدها. ونشرت المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات عبر موقعها على الإنترنت، تقريراً موسعاً بعنوان الإدارة الرشيدة للاستثمارات والأموال الليبية في الخارجيقدم توصيفاً لنظام عمل المؤسسة الليبية للاستثمار. وتعد المؤسسة بمثابة غطاء يجمع الاستثمارات الليبية، حيث تقدر قيمة أصولها بنحو 68 مليار دولار بنهاية العام 2015، ويتبعها نحو 550 شركة وتشمل أرصدة نقدية مجمدة تشكل نحو 50% من قيمة الأصول.

أما بيقة الأصول فهي في شكل استثمارات طويلة الأمد في عدد من المؤسسات الليبية، وتأتي 50% من هذه الاستثمارات في شكل صناديق ومحافظ استثمارية، أما النصف الآخر فتديره المؤسسة بنفسها وهو عبارة عن أرصدة نقدية وودائع لدى بنوك أجنبية واستثمارات في سندات وأدوات استثمارية ذات عوائد ثابتة.

> تقوم المؤسسة على مجلس الأمناء وهو هرمها القيادي ويتكون من رئيس الوزراء للدولة الليبية، ومحافظ مصرف ليبيا المركزي، ووزير المالية، ووزارة التخطيط والاقتصاد، ويعتبر المجلس حاليا بمثابة هيئة إشرافيه تقوم بالعمل نيابة عن الجسم الديمقراطي المنتخب، ألا وهو مجلس النواب.

المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، ترى أن المؤسسة الليبية للاستثمار تواجه صعوبات في إدارة هذه الأرصدة، بسبب استمرار الحظر الدولي عليها، وكون جميع هذه الشركات والمؤسسات الاستثمارية قامت منذ تأسيسها على إدارات لا تتسم بالكفاءة.

ومن أخطر التحديات التي تواجه المؤسسة الليبية للاستثمار، هو الاستحواذ المحتمل على استثماراتها في بعض المناطق من العالم، بعد إعلان حكومة ساحل العاج في حزيران/ يونيو الماضي تأميم ثلاث شركات للهاتف المحمول، بينها شركة غرين ستريم المملوكة للمؤسسة الليبية للاستثمار، فضلا عن رفع المؤسسة دعاوى قضائية ضد مؤسسة غولدمان ساكسومصرف سوسيتيه جنرالبتهمة التلاعب بالأموال والاستثمارات الليبية. ولخص التقرير، أبرز التحديات التي تواجه الاستثمارات والأموال الليبية في الخارج، في أربع نقاط؛ الأولى خاصة بالمؤسسة الوطنية للاستثمار الخارجي، وعدم التزام مسؤوليها بالقوانين والنظم المعمول بها.

أما التحدي الثاني فيتعلق بتحديات خاصة بشركة الاستثمارات الأفريقية لعدم قيام الشركة بمتابعة الحسابات الجارية، حيث إن تلك الحسابات تتضمن العديد من المبالغ المعلقة بها، كما تضمنت تلك الأرصدة مبالغ تخص علاوة السفر والمبيت وتذاكر السفر والمصروفات الأخرى، لم تسو ضمن المعلقات المختلفة.

أما التحدي الثالث، فيتمثل في المشروعات التابعة للشركة الليبية للاستثمارات الإفريقية، حيث لم تقم إدارة المشروعات بالشركة، بمتابعة أغلب المشاريع لعدم توفر كافة البيانات الفنية والمالية رغم توفر وسائل الاتصالات، بجانب ضعف الشركة في مجال الاستثمار الأمثل للمشاريع.

ويتمثل التحدي الرابع بحسب التقرير في عقبات فنية وتشريعية تواجه المؤسسة الليبية للاستثمار، لعدم وجود كفاءات ليبية محترفة في مجال الاستثمار عامة وإدارة المخاطر خاصة، هذا إلى جانب عدم وجود محامين ليبيين متخصصين في مجال قوانين الشركات، ووجود مديرين يسعون أولا وأخيراً، لإرضاء رئيس مجلس إدارة بكل الطرق للمحافظة على مراكزهم ومكاسبهم.

> الاستثمارات غير المباشرة تشكل حوالي 36٪ من استثمارات المؤسسة في شكل صناديق ومحافظ استثمارية متمثلة في الشركة الليبية الاستثمارات الخارجية، والمحفظة الاستثمارية الليبية الأفريقية، والمحفظة الاستثمارية طويلة المدى، وشركة الإستثمارات النفطية ، والصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتطوير.

> هناك مساران يجب على الحكومة الليبية اتباعهما الأول يتمثل في معالجة اختلالات مؤسسة الاستثمار الليبية وتحسين وضع الاستثمارات الخارجية وتوجيهها نحو الدول والقطاعات الأكثر ربحيةوالثاني في استعادة تلك الاستثمارات الخارجية واستغلالها محليا لإعادة إعمار الاقتصاد.

الإدارة الرشيدة

وشدد التقرير، على أهمية الإدارة الرشيدة للاستثمارات والأموال الليبية في الخارج، خاصة في ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد الليبي، وفي ظل عدم الاستقرار الأمني الذي يعد أحد أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية، وعدم تبلور خطوط المرحلة الانتقالية وتفشي ظاهرة التسيب المالي والإداري. ويضيف التقرير أنه في ظل هذه الظروف تكون الإدارة الرشيدة بمثابة العمود الفقري للاقتصاد القومي خلال الفترة الحالية، ويجب استغلال الاستثمارات بترشيد واهتمام، لكي تستفيد منها الأجيال الحالية والقادمة.

ويتابع التقرير أن هناك مسارين يجب على الحكومة الليبية اتباعهما أحدهما يتمثل في معالجة اختلالات مؤسسة الاستثمار الليبية وتحسين وضع الاستثمارات الخارجية وتوجيهها نحو الدول والقطاعات الأكثر ربحية، بينما يتمثل المسار الثاني في استعادة تلك الاستثمارات الخارجية واستغلالها محليا لإعادة إعمار الاقتصاد الليبي.

الصراع حول المصرف المركزي.. الأموال الليبية تحت رحمة خلافات السياسة

شريف الزيتوني

كل التبريرات التي يحاول الساسة الليبيون، جميعهم دون استثناء، تقديمها حول أزمة مصرف ليبيا المركزي لا يمكن أن تقنع المتابعين ولا الشعب، باعتبار المسألة أصبحت نوعا من اللعب بمصير وطن بأكمله، بل هي إشارة انقسام لا يمكن تقدير خطورتها في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ البلاد، في ظل إصرار كل طرف على المضي قدما في مواقفه دون وجود أي ملمح للتنازل رغم الدعوات المتكررة بضرورة توحيد المؤسسة التي تتحدد عبرها موازنات الدولة وموقعها المالي والاقتصادي في العالم، وهي المتحكمة في أموال البلاد في الخارج والموكول لها معالجة كل الاضطرابات الاقتصادية محليا وخارجيا.

من دون أدنى شك أن ما يعانيه مصرف ليبيا المركزي هو نتيجة حتمية لما مرّت به البلاد بعد أحداث 2011 من اضطرابات مست كل مناحي الحياة ومن بينها مؤسسات الدولة الرسمية، الأمر الذي خلق أزمة في السيولة وتراجعا كبيرا في قيمة العملة المحلية بالإضافة إلى الخلاف حول عائدات النفط باعتبارها تنزّل عبره. فتنازع الصلاحيات والصراع على المناصب السيادية والطمع في المكاسب وغيرها من المسائل كانت سببا في ما وصل إليه حال المصرف وحال البلاد بصفة عامة باعتباره هو الصورة القيمية المادية لما يتحكم فيه من موارد.

إلى حدود العام 2014، حافظ المصرف المركزي الليبي على نوع من الاستقرار على مستوى رئاسته. حتى الفترة الأولى التي أعقبت الإطاحة بالعقيد معمّر القذافي تعاقب عليه عدد من المحافظين بشكل سريع ومتسلسل وغير منطقي، لكنه حافظ عموما على وحدته وكان يسيّر من مقرّه الرئيسي في طرابلس إلى حين إعلان مجلس النواب سحب اعترافه «بالصدّيق الكبير» بسبب مخالفات مالية تتعلق بتمويل أطراف سياسية قريبة منه، فتمت إقالته والمصادقة على تعيين علي الحبري الذي بدأ بعد تعيينه يسيّر أعمال المصرف من مدينة البيضاء بسبب تمسك أطراف في طرابلس ببقاء الكبير إلى حين التشاور المشترك حول بديل له.

ورغم أن بعض الأطراف النافذة خارجيا أعلنت في مرحلة أولى تأييدها لخطوة مجلس النواب والاعتراف بعلي الحبري محافظا للمصرف باعتباره معينا من سلطة شرعية قائلة «المجتمع الدولي ... يعترف بمجلس النواب بوصفه السلطة الشرعية الوحيدة في ليبيا. وطبقا للإجراءات المعمول بها في الصندوق تم

الصديق الكبير

كل التبريرات التي يحاول الساسة الليبيون، تقديمها حول أزمة مصرف ليبيا المركزي لا يمكن أن تقنع المتابعين ولا الشعب، باعتبار المسألة أصبحت نوعا من اللعب بمصير وطن بأكمله، بل هي إشارة انقسام لا يمكن تقدير خطورتها في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ البلاد.

علي الحبري

محمد الشكري

الاعتراف بالسيد الحبري محافظا لليبيا لدى الصندوق.» لكن التطورات السياسية التي عرفتها البلاد بعد 2015، غيّرت بعض المواقف الدولية بحجة الضرورة وأصبحت مواقفها تتجه نحو طرابلس، اعتبارا لما أفرزه اتفاق الصخيرات الذي بدوره لم يكن محل إجماع بين كل الليبيين. بل إن المصرف أصبح جزءا من المعادلة الدولية المتنفذة في ليبيا وهذا ما ألمح إليه عضو مجلس النواب عبد السلام نصية في تصريحات إعلامية قريبة.

وفي محاولة منه لتوحيد القيادة في المصرف المركزي، قدّم رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج في نوفمبر 2017 دعوة للأطراف المعنية من أجل الالتقاء على أرضية واحدة تلقاها طرف البيضاء بإيجابية لكن الصدّيق الكبير اختار الصمت، وهذا طبيعي بالنسبة إليه باعتباره يرى في نفسه الشرعية المعترف بها دوليا و«المنقلب عليها» من مجلس النواب. إيجابية الحبري كانت عبر مكتوب رسمي جاء فيه « نحن تحت تصرفكم وفي خدمة الوطن والمواطن، ولن يتردد أعضاء مجلس الإدارة في عقد جلسة استثنائية برئاستكم ، لاتخاذ ما يلزم من إجراءات من شأنه تصحيح المسار». ما فهم منه رغبة من مجلس البيضاء في التباحث الجدي إدراكا لخطورة الوضع المالي والاقتصادي للبلاد.

وفي الوقت الذي كان الاعتقاد سائدا بأن أطراف الخلاف ستجتمع من أجل توحيد المصرف، خاصة في ظل المؤشرات التي تخرج حول تقدّم نسبي في ما هو سياسي، جاء القرار الذي يشير إلى تواصل عمليات الشد في علاقة بهذا الملف، حيث صوت مجلس النواب في طبرق على تعيين محافظ جديد هو محمد الشكري خلفا لعلي الحبري لتخرج الخلافات إلى الواجهة من جديد ، تضاف إلى مشكلة مصرف ليبيا الخارجي الذي بدوره أمام بعض الإشكالات التي يهدد كل طرف باللجوء إلى القضاء بسببها بعد قرار الصدّيق الكبير وسط أغسطس الماضي، إقالة مجلس إدارته، وإصرار كل طرف على التمسك بمواقفه حوله.

قرار تغيير محافظ مركزي البيضاء رد عليه طرف طرابلس بأنه إجراء غير قانوني مثل الإجراء الأول مع الحبري، باعتبار أن اتفاق الصخيرات (وهو الذي خصص مادة حول المؤسسات السيادية الليبية) نص في إحدى مواده على أن تعيينات تلك المؤسسات تتم بالتشاور بين مجلسي النواب والأعلى للدولة وهو ما لم يحصل في حالتي علي الحبري ومحمد الشكري، لتتواصل أزمة تنازع الصلاحيات وتتواصل معها أزمة دولة بأكملها اقتصادها يهترئ بسبب خلافات السياسة.

ورغم أن مجلس النواب صوّت على تغيير محافظ المصرف منذ ديسمبر 2017، إلا أن محمد الشكري أكّد أنه متمسك بتسيير صلاحياته من مركز العمل الرئيسي في طرابلس وترك صلاحيات التسيير الحالية للحبري، في انتظار أي تطورات قد تحصل حول الموضوع قد تخفف من حدّة الأزمة لعل أهمها اللقاء الذي جمع في 27 أغسطس بين الكبير والحبري في مقر البعثة الأممية بتونس التي علّقت في بلاغها أنه لقاء إيجابي في نتائجه في انتظار أن تُكتشف هذه الإيجابية على أرض الواقع.

> إلى حدود العام ٢٠١٤، حافظ المصرف المركزي الليبي على نوع من الاستقرار على مستوى رئاسته. حتى الفترة الأولى التي أعقبت الإطاحة بالعقيد معمّر القذافي تعاقب عليه عدد من المحافظين بشكل سريع ومتسلسل وغير منطقي، لكنه حافظ عموما على وحدته وكان يسيّر من مقرّه الرئيسي في طرابلس.

> ما يعانيه مصرف ليبيا المركزي هو نتيجة حتمية لما مرّت به البلاد بعد أحداث ٢٠١١ من اضطرابات مست كل مناحي الحياة ومن بينها مؤسسات الدولة الرسمية.

رغم الانقسامات..

مساع ليبية من أجل الإصلاح الاقتصادي

محمد بالطيب

في يونيو من العام 2016 استلم المصرف المركزي الليبي بالبيضاء شرق البلاد، شحنة من الأوراق المالية المطبوعة في روسيا لحل أزمة السيولة المتافقمة في البلاد .

وفي الوقت الذي كانت فيه السيولة المالية غرب البلاد تطبع في بريطانيا، كشف هذا الإجراء، حجم الشرخ الحاصل في السياسات المالية في ليبيا، في ظل انقسام المصرف المركزي والانقسام السياسي، والصراع المحتدم حول المؤسسات السيادية.

سياسة نقديّة متأثرة بعديد العوامل أهمها (طبعا) الانقسام السياسي، وانقسام المصرف المركزي نفسه، وتعطّل انتاج النّفط وسيطرة الميليشات على مفاصل الدّولة وأيضًا سيطرة تجّار العملة على حركة السيولة الماليّة، وتحديدهم لأسعار الصرف بعيدا عن الأسعار الرسمية التي يعلنها المصرف المركزي (تصل الى ثمانية أضعاف) ، أمام عجز تام للدّولة عن التدخّل والتأثير والتعديل .

** مساعٍ للإصلاح الإقتصادي رغم الإنقسامات

في الخامس من شهر يونيو الماضي، احتضنت العاصمة التونسية اجتماعا اقتصاديا حول ليبيا من أجل تحسين الوضع الاقتصادي، بحضور نائبي رئيس المجلس الرئاسي فتحي المجبري وأحمد معيتيق ومحافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير، وممثلين عن دول أوروبية والاتحاد الأوروبي ومؤسسات مالية، وبرعاية السفارة الأمريكية لدى ليبيا.

واتفق المشاركون في الاجتماع، وفق مصادر اعلامية، على حزمة من الإصلاحات الاقتصادية، تتضمن زيادة مخصصات الأسر السنوية من الصرف الأجنبي من 500 دولار إلى ألف دولار، وإعادة تفعيل قرار دفع علاوة الأسرة والأبناء، ورفع الدعم عن المحروقات، وتغيير سعر الصرف الأجنبي المتاح للاستيراد والعلاج والذي سيكون متاحا للجميع.

هذه الاصلاحات التي بدا تنفيذها متعثرا وقرار الشروع في إجرائها عمليا متذبذبا وغير واضح، ما خّف انتقادات واسعة حاول المجلس الرئاسي الردّ عليها نهاية شهر يوليو الماضي، من خلال اتفاق أعلنه رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني فائز السراج، مع نائبه أحمد معيتيق، ومحافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير، ووزير التخطيط المفوض طاهر الجهمي، على الخطوات التنفيذية لهذا البرنامج الاصلاحي.

هذا الإتفاق أكده المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الليبية، منذ يومين، مشيرا إلى أن الجدل القانوني بدأ منذ إعلان المجلس هذه الإصلاحات، داعيا الأطراف

احتضنت العاصمة التونسية اجتماعا اقتصاديا حول ليبيا من أجل تحسين الوضع الاقتصادي، بحضور نائبي رئيس المجلس الرئاسي فتحي المجبري وأحمد معيتيق ومحافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير، وممثلين عن دول أوروبية والاتحاد الأوروبـي ومؤسسات مالية، وبرعاية السفارة الأمريكية لدى ليبيا.

إلى توحيد المؤسسات السيادية في ليبيا من أجل إنهاء هذه الأزمة.

حيث شدد المجلس الرئاسي في بيان له الأحد 26 أغسطس / آب ،على أهمية الإصلاحات الاقتصادية، التي تم التشاور بشأنها مع مصرف ليبيا المركزي، مشيرا إلى أن الجدل القانوني حول الإصلاحات بدأ منذ الإعلان عنها.

وأضاف البيان أن «المجلس الرئاسي يعلن عن تمسكه بتنفيذ هذه الإصلاحات، التي تستهدف تصحيح ومعالجة التشوهات النقدية والاقتصادية».

وتابع: «لقد جرت مراجعة دقيقة لبرنامج الإصلاح بين المجلس الرئاسي ومصرف ليبيا المركزي وشملت مدى جاهزية القطاع المصرفي لتنفيذه وآليات التنفيذ والآثار المترتبة عليه إضافة إلى الجوانب القانونية، التي يتوجب وضعها في الاعتبار.وأوضح المجلس الرئاسي في بيانه أن الجدل القانوني حول الإصلاحات بدأ منذ الإعلان عنها، موضحا أن المجلس يرى أهمية توفر الأطر القانونية لهذه الإصلاحات تفاديا لأي إشكالات أو طعون قانونية تعيق تنفيذها.

وأكد المجلس الرئاسي» حرصه الكامل على عدم تحميل المواطن أعباء إضافية نتيجة هذه الإجراءات مع ضمان حاجات المواطن الأساسية وفي مقدمتها الأمن الغذائي والدوائي» بحسب تعبيره.

وأشار البيان إلى "أهمية الاستجابة لدعوته المتكررة بتوحيد المؤسسات السيادية، وعلى رأسها المصرف المركزي، مشيرا إلى أن الهدف من ذلك هو ضمان تنفيذ برنامج الإصلاحات على أرضية صلبة، وصولا إلى الاستقرار المالي والانتعاش الاقتصادي".

ومن أهم المؤسسات التي تسعى جميع الأطراف داخليا وخارجيا، في ليبيا، الى توحيدها هي مؤسسة المصرف المركزي، الذي يعيش على وقع انقسام حاد بين حكومتين، وبعد تنازع للشرعيات على خلفية اقالة محافظه في طرابلس الصديق الكبير من قبل مجلس النواب وتعيين محمد الشكري بدلا عنه، وهو قرار بقي حبرا على ورق دون أي خطوات فعلية على الأرض في ظل تمسّك أطراف كثيرة محليّة ودوليّة في طرابلس، بالصديق الكبير.

> شدد المجلس الرئاسي على أهمية الإصلاحات الاقتصادية، التي تم التشاور بشأنها مع مصرف ليبيا المركزي، مشيرا إلى أن الجدل القانوني حول الإصلاحات بدأ منذ الإعلان عنها.

** خطوة توحيدية أولى ..هل تنجح ؟

أعلنت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا عن انعقاد اجتماع تقابلي جمع، الإثنين كلا من الصديق الكبير محافظ مصرف ليبيا المركزي في طرابلس، وعلي الحبري، محافظ المصرف المركزي في البيضاء، وذلك برعاية من غسان سلامة المبعوث الأممي إلى ليبيا.

وقالت البعثة الأممية على موقع «تويتر» إن اجتماع المحافظين قد جرى في مقر البعثة الأممية في العاصمة التونسية، حيث استعرض الاجتماع عمل مصرف ليبيا المركزي بشقيه في طرابلس والبيضاء، كما أن «نتائجه كانت إيجابية.

في حين أفاد مصدر خاص مطلع لـ«بوابة إفريقيا الإخبارية» اليوم بأن «الحبري والكبير ناقشا في تونس الطلب الذي قدمه رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج في العاشر من يوليو الماضي، والذي دعى فيه السراج مجلس الأمن إلى تشكيل لجنة دولية فنية من الخبراء الماليين والاقتصاديين المتخصصين تحت إشراف الأمم المتحدة، لإجراء مراجعة للإيرادات والنفقات والمعاملات الخاصة بمصرف ليبيا المركزي في كل من طرابلس والبيضاء».

كما ناقش الطرفان، وفق ذات المصدر، مقترح الاصلاحات الاقتصادية التي جرى التشاور بشأنها بين كل من مصرف ليبيا المركزي فرع طرابلس والمجلس الرئاسي المقترح، ومدى واقعية دعوى الرئاسي لإجراء مراجعات دقيقة لبرنامج الاصلاح بينه وبين المصرف المركزي، إلى جانب المراجعات التي يتوقع أن تشمل مستوى جاهزية القطاع المصرفي لتنفيذ الإصلاحات وآليات التنفيذ وخطواتها، كما تطرقا إلى الآثار المترتبة على القطاع جراء هذه الإصلاحات من جهة والجوانب القانونية التي يتوجب أخذها في عين الاعتبار من جهة أخرى.

هذه الخطوة تعتبر في أعين المراقبين، خطوة توحيدية مهمّة، وان بقي الانقسام الاداري قائما، فإنّه يمكن (على الأقل) توحيد للبرنامج الاصلاحية والسياسات المالية الى حين التوحيد الاداري والهيكلي التام والكامل للمؤسسات السيادية في البلاد.

غنيمة الأطلسي..

الاستثمارات الخارجية ونهاية دولة الرفاه الاجتماعي

أحمد نظيف

إن أقل المهتمين بالشأن السياسي يعلم تماماً، أن الحرب الأطلسية التي تعرضت لها ليبيا خلال العام 2011 وانتهت بإسقاط النظام وإحلال الفوضى في البلاد، أن محركها الأساسي هو الاقتصاد. ففي أعقاب الأزمة الاقتصادية التي ضربت الدول الغربية الرأسمالية وانتقلت أثارها إلى دول الأطراف، دخلت الرأسمالية في مرحلة هوس للبحث عن حرب جديدة، تكون أشمل من حرب العراق وأفغانستان، وأقل تدخل عسكري وأكثر فائدة.

كان النظام الليبي خلال سنواته الأخيرة يحاول بناء منظومة اقتصادية إفريقية بعيداً عن علاقات الدول الإفريقية التقليدية مع المستعمرات القديمة، وقد نجح إلى حد بعيد في كسب الكثير من النقاط على ساحة الصراع الخفي بينه وبين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا. كما ظهر للجميع فجأة بفكرة الدينار الذهبي، التي لو وجدت طريقها للواقع لتغيرت العديد من المعطيات والقوى في شبكات التبادل بين جنوب المتوسط وشمالها. لكن طائرات الحلف الأطلسي قبرت المشروع في المهد.

في أعقاب سقوط النظام خريف العام 2011، تقاسمت كل من فرنسا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مناطق النفوذ الاستراتيجي والاقتصادي في البلاد. فقد عمدت الحكومات الجديدة بضغط غربي واضح إلى مراجعة عقود النفط والغاز لصالح الشركات الكبرى. كما عمدت هذه الدول إلى تجميد الأموال الليبية الطائلة في البنوك الغربية، بدعوى العقوبات الدولية، والاستفادة منها، فيما حاولت مؤسسات مالية نافذة الاستيلاء على ممتلكات وأموال ليبية كانت مستثمرة في أوروبا قبل العام 2011، الأمر الذي أدى إلى اندلاع أكثر من صراع قضائي وتحكيمي بين ليبيا وهذه المؤسسات فيما بقية الأموال رهن التجميد.

كما حدث في قضية بنك جولدمان ساكس الأمريكي، الذي ربح قضية في العام 2016 ضد صندوق الثروة السيادي الليبي، الذي يتهم البنك الأميركي بتظليل موظفيه في عهد الزعيم معمر القذافي. وكانت المؤسسة الليبية للاستثمار تحاول استرداد مبلغ 1.2 مليار دولار من البنك في قضية تتعلق بتلك المعاملات التي جرى تنفيذها في عام 2008 وانتهت دون جدوى وضياع الأموال الليبية المستثمرة بموجب استشارات قدمها البنك الأميركي. وكانت المؤسسة التي تدير الثروة السيادية الليبية قد أقامت الدعوى ضد بنك غولدمان ساكس في عام 2014 واتهمته فيها باستغلال قلة خبرة موظفي المؤسسة الليبية للاستثمار عبر تقديم استشارات غير مناسبة في المتاجرة في أسواق المال خلال عامي 2007 و2008. وكان رئيس المؤسسة الليبية للاستثمار، عبد المجيد بريش، قد ذكر أن "الظروف الخاصة وقتها وفرت لبنك غولدمان ساكس القدرة على استغلال الخبرة المالية المحدودة جدا للمؤسسة، مما مكن البنك من توظيف

> 350.000 ألفا هو عدد الأسر التي تعاني من الفقر بعد 2011 في ليبيا حسب إحصائيات غير رسمية دولية، أي في حدود المليون و 800 ألف مواطن ليبي.

مكانته ونفوذه عن سابق قصد في ممارسات أدت إلى خسائر جسيمة للمؤسسة، قابلتها أرباح كبيرة لدى غولدمان ساكس". وتقول المؤسسة إن البنك "استغل ضعف سلطة الاستثمار الليبية" ودفعها إلى إبرام تسع صفقات على منتجات مشتقة مع شركات مثل سيتي غروب وشركة كهرباء فرنسا وبنك سانتاندير ومجموعة ايني للطاقة بهدف "تحقيق أرباح طائلة" بلغت قيمتها الإجمالية مليار دولار. وتشير الشكوى إلى أن "غولدمان استغل بشكل غير مقبول ضعف سلطة الاستثمار الليبية... وشجعها على الدخول في صفقات موضع شك... بهدف أن يحقق غولدمان ساكس أرباحا طائلة".

على الجانب الأخر من المشهد يقف العشرات من الأطفال والنساء والعجائز في طوابير طويلة في انتظار وجبة باردة يقدمها الصليبي الأحمر، أو كمية من الدواء تلقيها طائرات منظمة الصحة العالمية. كما يعيش قطاع كبير من الليبيين في خانة الفقراء بعد تقطع السبل بهم وحرمانهم من أعمالهم أو سرقة أموالهم أو توقف مساعدات الدولة عنهم. 350 ألفا هو عدد الأسر التي تعاني من الفقر بعد 2011 في ليبيا حسب إحصائيات غير رسمية دولية، أي في حدود المليون و800 ألف مواطن ليبي. وبغض النظر عن دقة الإحصائيات فإن العدد ليس بعيدا عن ذلك العدد وربما أكثر، حيث ذكر البنك الدولي سنة 2016 أن ثلث سكان ليبيا، أي أكثر من مليوني شخص، يحتاجون إلى مساعدات، والعدد في ارتفاع كل فترة. ويبلغ الدخل الفردي الشهري في ليبيا إلى حدود العام 2016، 470 دينارا وهو مبلغ لا يكفي حتى حليب الأطفال في بعض العائلات.

كما أجهزت الحرب الأطلسية، وما أعقبها من سيطرت قوى الإسلام السياسي المدعومة غربياً على دولة الرفاه الاجتماعي التي كانت قامة في عهد القذافي. حيث متوسط الدخل السنوي 25 ألف دينار، قبل العام 2011، وهو نفس معدل الدخل السنوي حتى في بعض الدول الأوربية، لكن المبلغ تقلص بعد 2011 أكثر من مرتين، حيث وصل سنة 2014 إلى 10 ألاف دينار. كما أن الدعم الحكومي للسلع الغذائية تقلص بأكثر من 50 بالمئة، وارتفعت الأسعار بنسبة تفوق 30 بالمئة، وأصبحنا نشاهد طوابير المواطنين أمام المخابز ومحلات المواد الغذائية ونشهد أزمات الدقيق.

> يعيش قطاع كبير من الليبيين في خانة الفقراء بعد تقطع السبل بهم وحرمانهم من أعمالهم أو سرقة أموالهم أو توقف مساعدات الدولة عنهم.

غنيمة الأطلسي..

«المركزي»: بين سيطرة الإخوان وابتزاز الميليشيات

الحبيب الأسود

مليارات الدولارات تذهب الى أمراء الحرب وقادة الميلشيات ، بينما يواجه الشعب الليبي المغلوب على أمره ، كل أشكال الإذلال والإهانة أمام المصارف ، ويعاني من سياسة حكومية ممنهجة تعتمد على التفقير والحرمان والتهميش وتخريب القيم الإجتماعية والإنسانية والروحية عبر تدمير منظومة الخدمات من صحة وتعليم وماء وكهرباء وصرف صحي وبيئة ومحيط وغيرها .

وفي ظل حرب الإعتمادات بين الميلشيات ، تحول المصرف المركزي الى أداة لضرب السلم الأهلى ، بينما أكد عضو مجلس النواب عبد السلام نصية أن قيمة ما خصص لوزارتي الدفاع و الداخلية والجهات التابعة لهما في الترتيبات المالية لسنة 2018 كمرتبات مبلغ وقدره 6،672،150،000 دينار ليبي (أكثر من ستة مليار ونصف) .

وأشار نصية فى تدوينة نشرها على موقع تويتر إن هذا يمثل ما نسبته 15.7 ٪ من اجمالي قيمة الترتيبات المالية التي أقرها المجلس الرئاسي والمصرف المركزي مؤكداً أن ليبيا وبذلك تغذي ازمتها الامنية من مواردها المالية

وفي يوليو الماضي اتهم الناطق باسم القيادة العامة للجيش الليبي، العميد أحمد المسماري، محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير بتمويل الهجوم الذي قاده إبراهيم الجضران على موانئ الهلال النفطي في يونيو الماضي، وكشف المسماري، في مؤتمر صحافي في بنغازي شرقي ليبيا، عن أن محافظ المصرف المركزي مول الهجوم على الموانئ النفطية بـ11 مليون يورو استفاد منها الجضران عن طريق تحويلات بنكية من الخارج عن طريق القياديين في الجماعة الإسلامية المقاتلة عبد الحكيم بلحاج والمهدي الحاراتي، مشيرا إلى أن الصديق الكبير يرفض تسليم منصبه للمحافظ المنتخب من قبل مجلس النواب محمد الشكري بسبب تورطه مع قيادات بجماعة الإخوان من بينهم محمد صوان وعلي الصلابي لمحاولة الاستيلاء على أموال ليبيا في الخارج.

كما اتهم المسماري الصديق الكبير بنقل كميات من الذهب من مصرف ليبيا المركزي إلى مالطا وسنغافورة وإيطاليا بغرض استبدالها بمجوهرات ولكن تلك

في يوليو الماضي اتهم الناطق باسم القيادة العامة للجيش الليبي، العميد أحمد المسماري، محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير بتمويل الهجوم الذي قاده إبراهيم الجضران على موانئ الهلال النفطي في يونيو الماضي.

الكميات لم تعد لمصرف ليبيا المركزي.

وفي الأثناء ، كشفت وثيقة صادرة باللغة الإنجليزية جرى تداولها بين أطراف اجتماع 3+3 في روما حول ليبيا الذي عقد يونيو الماضي في مقر وزارة الخارجية في العاصمة الإيطالية وجود عدة نواح من الممكن أن يكون محافظ ليبيا المركزي طرابلس الصديق الكبير قد تلاعب فيها،مؤكدة أن على أي لجنة تحقيق أممية ضرورة التدقيق فيها.

وأوضحت الوثيقة التي تحصلت العنوان على نسخة منها أن هناك 11 نقطة في مقدمتها التلاعب في سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار،حيث أشارت إلى أن سعر الصرف الرسمي للسوق لـ 1 دولار أمريكي هو نحو 1.35 إلى 1.40 دينار ليبي أما سعر الصرف غير الرسمي فقد تراوح ما بين 10-6 دينارات للدولار الواحد .

وبينت الوثيقة أنه قد يتم تحقيق أرباح في العمليات الأجنبية عن طريق إنشاء مراكز عملات محلية وأجنبية في السوق الرسمي وغير الرسمي واستجابتهما لإشارات "الكبير" .

وأشارت الوثيقة إلى أن الصديق الكبير مارس سلطته المطلقة وكان صاحب القرار حول كم من العملات الأجنبية التي يمكن الحصول عليها بسعر الصرف الرسمي للسوق الرسمية،وذلك في ظل النقص الحالي في فاعلية ديوان المحاسبة الليبي عندما يتعلق الأمر بمصرف ليبيا المركزي نتيجة للصراع بينهما وعدم تطبيق لوائح الصيرفة الليبية بموجب قانون المصارف.

وأكدت الوثيقة أن الصديق الكبير يملك القرار حول من لديه حق نيل الاعتمادات المستندية ونوعية المنتجات المؤهلة والمزمع توريدها لفتح خطابات الاعتماد،إضافة لامتلاكه منح الموافقات على منح المستندات برسم التحصيل والتي تعد شكلا من أشكال التمويل التجاري الذي يوفر إمكانية الحصول على موافقات مخصصة من قبل المحافظ مع انخفاض العمل وفق البيروقراطية التنظيمية بشكل عام.

وكشفت الوثيقة أن مصرف ليبيا المركزي طرابلس يقوم ببيع الذهب الخام في السوق غير الرسمية رغم أنه المعادل المادي لجعل العملات الأجنبية متاحة بسعر الصرف الرسمي للسوق الرسمية.

ونبهت الوثيقة إلى أن في ظل الحالة الهجينة الموجودة حاليا بين نظام مصرفي تقليدي وآخر إسلامي؛ فإن الصديق الكبير يتمتع بسرية تامة حول كيفية تحصيل إدارة فوائد الودائع العشوائية في المصرف المركزي.

وأشارت الوثيقة إلى أن محافظ المصرف المركزي يقف على جانبي العمليات بصفته محافظًا أو عضوًا بمصرف الاستثمار الخارجي، وبالتالي فإن من غير المعقول القبول بأن المعاملات تتماشى مع معيار الحد الأدنى للتداول.

وأشارت الوثيقة أيضا إلى وجود تلاعب في حقوق الملكية لدى المصارف الأخرى، مع وجود احتمال بأن تكون المعاملات قد تحققت دون الحصول على رأي عادل من مصرف مرموق حول الصفقات التي أبرمت.

وأبرزت الوثيقة أن الصديق الكبير يمكن أن يعمل على جانبي المعاملات بصفته محافظا أو مالكا لمصارف المستثمر المحلي، ومن غير المعقول

بينت الوثيقة أنه قد يتم تحقيق أرباح في العمليات الأجنبية عن طريق إنشاء مراكز عملات محلية وأجنبية في السوق الرسمي وغير الرسمي واستجابتهما لإشارات "الكبير".

الاعتقاد بأن المعاملات تتماشى مع معيار الحد الأدنى لذلك.

وأوضحت الوثيقة أن تحويل صك بالدينار مستحق على مصرف ليبي إلى نقد نقدي يتضمن خصما بنسبة 20 إلى 40 في المئة في السوق غير الرسمية، وذلك نظرًا لأن المصارف الليبية تقترض السيولة النقدية .

وقالت "هنا يقوم مصرف ليبيا المركزي بتسديد دفعات شهرية لجميع المسلحين حيث يقدم على سبيل المثال أحد قادة الميليشيات معاملة على شكل شيك مصرفي وهم الذين يتمتعون بامتياز حصري يمكنهم من الاستغناء عن الحاجة إلى تقديم الشيكات في المصارف التجارية" .

وأضافت "يمكن لقادة الميليشيات الاتصال بالمصرف المركزي لتحويل الشيكات المستلمة إلى عمولة نقدية ويمثل هذا ارتفاعا كبيرا مقارنة بالحصص الهزيلة التي يمكن للمواطنين العاديين الحصول عليها من خلال القنوات المصرفية العادية" .

وقالت الوثيقة "إن مصرف ليبيا المركزي طرابلس طلب في أوقات مختلفة من رجال الأعمال أن يثبتوا أن نحو 25 في المئة من القيمة قد تم إيداعها نقدا من قيمة الاعتماد الذي يرغبون في فتحه،ثم أجبر هذا الشرط رجال الأعمال، الذين لديهم أموال كثيرة في حساباتهم، على الدخول إلى السوق غير الرسمية لتحويل أرصدتهم من الودائع المصرفية إلى مبالغ نقدية من أجل إيداع هذه المبالغ النقدية في المصرف بتكلفة تبلغ نحو 40-20 في المئة من المطلوب كجزء من الإيداع النقدي لفتح الاعتماد" .

وأشارت الوثيقة إلى أن هناك شائعات بتمتع عائلة الصديق الكبير بصلات وعلاقات تمكنها من منح صفقات مجزية لمشغلي سوق الذهب والحوالات والعملة غير الرسمي،وذلك بالنظر إلى أن الإمدادات في هذه الأسواق تعتمد في توفيرها على المحافظ.

ونظرا للغموض الذي يحيط بنشاط المصرف المركزي ، أرسل عدد من الناشطين والصحفيين والسياسيين رسالة الى الأمين العام للأمم المتحدة عند طريق مبعوثه إلى ليبيا غسان سلامة حذروا خلالها من إستمرار فسادات الاعتمادات المستندية الذي أسسه مصرف ليبيا المركزي حتى باتت العاصمة طرابلس تقترب من حرب بسبب هذا الموضوع.

و أكد الموقعون على ان الأمم المتحدة تسعى لإيجاد بيئة إيجابية في هذا العالم وتواجهها العديد من الصعوبات مؤكدين بأن هذه الصعوبات تتجلى أيضاً في الملف الليبي حيث صراع القوى الدولية على الأرض الليبية والمتقاطع مع مصالح أطراف سياسية وجهوية وأيديولوجية ليبية عدة .

وأشارت الرسالة الى ان صراع هذه القوى جعل من دور الأمم المتحدة دور شكلياً غير منتج على الأرض، يعزز ذلك ربما ركون بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا منذ عام 2011 وحتى اليوم إلى الحلول المؤقتة والسهلة على حساب الحلول العميقة والمؤثرة في بنية الدولة ومستقبلها مايستوجب البدء في تغيير

> اتهم المسماري الصديق الكبير بنقل كميات من الذهب من مصرف ليبيا المركزي إلى مالطا وسنغافورة وإيطاليا بغرض استبدالها بمجوهرات ولكن تلك الكميات لم تعد لمصرف ليبيا المركزي.

الرؤية وسياسات التنفيذ .

وأضافت الرسالة : " السيد الأمين العام، إن المفهوم التقليدي للتعامل مع القوى المؤثرة على الأرض بفسادها وخطورتها هو مفهوم سهل التنفيذ عقيم الفائدة خاصة في ظل تطور آليات الردع القانونية والأمنية في العالم، فهذا المفهوم يفاقم الأزمات ويزيدها حدة، إضافة إلى كونه يرسخ لحالة الإفلات من العقاب، وعليه فقد يكون الحل الأمثل في ليبيا هو إنزال العقوبات الدولية ودعم العقوبات المحلية على كافة التشكيلات المسلحة المتورطة في جرائم القتل والخطف والابتزاز السياسي، وإنزال العقوبات على الأطراف السياسية الداعمة لها من بعض الأسماء الحاملة لعضوية مجلس النواب ومجلس الدولة والمجلس الرئاسي وكافة المؤسسات الحكومية والكيانات السياسية والجهات التنفيذية، وذلك على عكس سياسات البعثة التي ربما تساهم عن غير قصد في منح العطايا السياسية وإعادة إنتاج بعض وجوه الإجرام في البلاد، ونحن هنا عندما نقول وجوه الإجرام لا نعني بذلك الوصف السياسي الفضفاض، بل نعني الوصف الجنائي والقانوني لهذه الكلمة " .

كما أكد الموقعون على إن كل هذه الجرائم وهذا العبث الأخلاقي والسياسي الذي يجري في ليبيا يغذيه المال الفاسد رغم أن بعض الدول نجحت في تمويل بعض المليشيات والأطراف السياسية الموالية لها، إلا أن التمويل الأكبر للجريمة والعنف والحرب والتطرف والإرهاب والفساد والأعمال المعيقة للحل السياسي تأتي من فارق سعر الصرف الذي كان نتيجة لفشل إدارة مصرف ليبيا المركزي بسياساته النقدية التي يرى جمهور كبير من الناس بأنها متعمدة منذ عام 2014 لخلق دخل بديل للجماعات المسلحة مع إنحسار الدعم المشبوه لها من بعض الدول بعد ضغوط دولية وأممية ناجحة ، وفقاً لنص الرسالة .

وأكدت الرسالة إستمرار إدارة مصرف ليبيا المركزي اليوم مدعومة بمواقف سياسية مريبة من جهات ليبية وقوى عظمى رغم صدور تقارير دولية تؤكد تورطها في تمويل العنف وبالرغم من فشلها الذريع في إنهاء الأزمة الخدمية المصرفية يشكل علامة استفهام كبيرة.

وتابعت : "السيد الأمين العام، إن تمويل الكيانات المسؤولة عن عدم الاستقرار بأموال الدولة الليبية تحت مرأى بعثة الأمم المتحدة في ليبيا يزيد من شكوك بعض الليبيين حول فاعلية الأمم المتحدة وجديتها في إيجاد حل للأزمة، فاليوم نشهد تحركات مريبة لمجموعة من المليشيات المنتمية لمدن محيطة بمدينة طرابلس تستعد لإدخال العاصمة في حرب جديدة للظفر بنصيبها من الاعتمادات المستندية المصرفية التي يَرَوْن بأن ميليشيات تنتمي للعاصمة قد استولت على جزء كبير منها وساهمت في تمويلها وثراء منتسبيها " .

وإتهمت الرسالة مصرف ليبيا المركزي بتحويل قوت الليبين إلى آلة لهدم الاستقرار وتضخيم معاناة المواطن بدلاً من أن يكون أداة للتنمية المستدامة في بلد مزقته الحلول الدولية الشكلية وأضافت : " بناءًعلى المعلومات التي يتناقلها مجموعة من المهتمين بالشأن الليبي وتعززها مخاوف الناس ويؤكدها مقربون من مليشيات جهوية، نجد انفسنا مضطرين لتحذيركم من حرب جديدة هي حرب الاعتمادات التي قد تنطلق تحت غطاء سياسي وإعلامي وتدمر مدينة طرابلس وتشعل فيها العنف والإرهاب وتجعلها وجهة مرة أخرى لمليشيات المدن المجاورة " .

وختم الموقعون رسالتهم بالتأكيد على ان الجميع قد تهاون مع الفساد المالي والأخلاقي والسياسي حتى جلس المجرمين على طاولة الإصلاح السياسي فتم افساد

الإصلاح ولَم يُصلح الفاسدين داعينه الى التدخل شخصياً ومتابعة على البعثة في ليبيا ليس من باب الانتقاص من جهودها ولكن تعزيزاً وتصويباً لمساعيها لإيجاد حلول جذرية واضحة لتجفيف منابع دعم الميليشيات، وتجريم ومعاقبة المتورطين ووضع رؤية أكثر نجاعة لتعامل الأمم المتحدة مع الملف الليبي ، بحسب نص الرسالة .

وتأكيدا على سيطرة الميلشيات ، وخاصة منها المرتبطة بقوى الإسلام السياسي ، كشف المؤتمر الصحفي لمصرف ليبيا المركزي في طرابلس، هيمنة عناصر جماعة الإخوان الإرهابية عليه، وهو ما يفسر سبب الأزمات التي تعاني منها المنطقة الشرقية، وأزمات السيولة النقدية التي تعصف بالبلاد.

وقال عضو مجلس النواب عصام الجهاني، إنه «منذ بداية الثورة في 17 فبراير، ومنذ تشكيل المجلس الانتقالي تغلغل أعضاء جماعة الإخوان في مفاصل الدولة، وساهم في ذلك الصدّيق الكبير، الذي لم يغادر منصبه منذ ذلك التاريخ إلى الآن»، مشيراً إلى أن مجموعة من تلك الجماعة، بينهم عقّوب: «وجدت لها مكاناً في المصرف المركزي وفي الشركة العامة للكهرباء». وأضاف الجهاني، النائب عن مدينة بنغازي (شرق البلاد)، أن «الجماعة حرصت على عدم تصدر المناصب الكبيرة، بالشكل الذي قد يلفت أنظار الشارع؛ لكنها تخفت في الإدارات الوسطى بالمؤسسات السياسية والاقتصادية المهمة، وهذا هو الأخطر»، مشيرا إلى أن ذلك «يمثل أمراً خطيراً ويمس الأمن القومي للبلاد».

ووجه الجهاني اتهامات للمصرف المركزي، وقال إنه «يسهم في تمويل الميليشيات المسلحة المؤدلجة من أموال النفط الليبي».

وكان الإخواني فتحي عقوب، الذي يشغل منصب أمين سر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي طرابلس، يمثل حلقة الوصل بين التنظيم الإرهابي في مصر والجماعة في ليبيا، قبيل اندلاع أحداث 17 فبراير 2011.

لم يقتصر دوره على الوصل بين قيادات التنظيم الإرهابي بمصر وليبيا، بل يعد أحد أبرز صقور الجماعة التي تهيمن على مفاصل الدولة الليبية، وتحاول تجويع الشعب عبر إحداث أزمة سيولة نقدية، والدفع بالبلاد نحو أزمة اقتصادية وتقويض عمل المؤسسات الأمنية في ليبيا بشكل عام.

أما سليمان عبدالقادر ، الليبي السويسري مراقب عام جماعة الاخوان المسلمين الليبية وهو من مواليد 1966 والذي يعتبر أحد العناصر الشابة التي أعادت الجماعة للحياة مابين سنوات 2009 2012- ، فيطل برأسه أيضاً عبر مصرف ليبيا المركزي بل عبر أحد أهم المؤسسات التابعة له ألا وهو معهد الدراسات المصرفية فى طرابلس حيث قام الصديق الكبير بتعيينه مديراً للمعهد على الرغم من أنه لا ينحدر من القطاع المصرفي او المالي .

ويحمل عبدالقادر شهادة فى الهندسة الميكانكية وعمل فى شركات تعمل بهذا المجال فى مدينة زيورخ كما تولى رئاسة رابطة مسلمي سويسرا اضافة لانشطته كمراقب لإخوان ليبيا وكان له دور بارز فى مؤتمر الاخوان الاول الذي عقد ببنغازي نهاية 2011 وحضره قادة الجماعة وأبرزهم محمد صوان وعبدالرزاق العرادي وبشير

كان الإخواني فتحي عقوب، الذي يشغل منصب أمين سر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي طرابلس، يمثل حلقة الوصل بين التنظيم الإرهابي في مصر والجماعة في ليبيا، قبيل اندلاع أحداث 17 فبراير 2011.

الكبتي وأحمد السوقي وآخرين .

وعلى الرغم من عدم تطابق تخصصه العلمي مع المنصب الحالي وعدم إستقلاله سياسياً كونه من أكبر وأبرز وأهم قيادات الاخوان الا ان الكبير عينه كمدير لمعهد الدراسات المصرفية الذي يعد بمثابة كلية مالية متكاملة ومتطورة وقد تم تجهيزها سنة 2008 بامكانيات متقدمة الأمر الذي يشير أيضاً الى مدى نفوذ الجماعة فى المصرف وهو ما أكده سابقاً المستشار مصطفى عبد الجليل عند حديثه عن ترشيح الكبير لمنصب المحافظ .

ويعتبر مصطفى المانع أيضاً من أبرز القيادات الإخوانية فى البلاد نظراً لأهمية شقيقه ناصر وعلي ونفوذهما فى جماعة الاخوان وانحدارهما من عائلة كان والدها من أبرز القيادات المؤسسة للجماعة وله مكانة وحظوة خاصة فى صفوفها علاوة عن توليه مهام أمين سر المجلس الانتقالي السابق ، حيث يشغل حالياً مهام مستشار قانوني للصديق الكبير .

وقد ظهر مصطفى المانع مؤخراً فى إجتماعات المصرف ممثلاً للكبير مع أعضاء من مجلس الدولة ورئيس اللجنة المالية بمجلس النواب عمر تنتوش الذي يتهم بدوره بالتورط فى فساد الاعتمادات والتنفذ بالمصرف بشكل بعيد كل البعد عن طبيعة عمله كعضو بمجلس النواب .

وفى اغسطس 2015 عقب عملية فجر ليبيا وعودة المؤتمر الوطني للسلطة غصباً ، وبدعم ومباركة ومطالبة من المفتي الغرياني ، أعلن فى طرابلس عن تشكيل ما سمي بالهيئة المركزية للرقابة الشرعية المصرفية وقد كلف فتحي عقوب بمهام عضوها التنفيذي رفقة أسامة الصلابي شقيق علي وسالم الشيخي القيادي بالاخوان وهو أحد المتهمين فى جريمة إغتيال اللواء عبد الفتاح يونس فيما كان حمزة بوفارس عضو دار الافتاء رئيساً لها وجميعهم مصنفون على لوائح الارهاب – الليبية – المصرية – الخليجية .

وبينما يضع الإخوان يدهم على الجانب الإداري بالمصرف المركزي ، يسيطر أمراء الحرب على الإعتمادات حيث كشف تقرير إعلامي عن قائمة تضم شركات مملوكة لأمراء الميليشيات في العاصمة طرابلس جرى منحها اعتمادات مالية بقيمة 65 مليون دولار.

وتضمنت القائمة المسربة: مصطفى قدور آمر ميليشيات "النواصي"، وهاشم بشر مستشار رئيس المجلس الرئاسي والمسؤول الأمني في العاصمة ومعاونه أيمن القذافي الترهوني، وعبد الرؤوف كارة آمر قوة الردع الخاصة، ومحمد البكباك معاون هيثم التاجوري آمر ميليشيا كتيبة ثوار طرابلس، واغنيوة الككلي آمر ميليشيا الأمن المركزي/ بوسليم.

وحصل عبد الرؤوف كارة عن طريق شركة "الراسيل" على مبلغ 3،720،000 دولار، وهاشم بشر عن طريق شركة "المائدة العامرة" على 2،760،000 دولار، واغنيوة الككلي وشركته "المتقن" على 6،497،000 دولار، ومحمد البكباك (معاون هيثم التاجوري) عبر شركات "نفوسة" و"المجموعة" و"الشاطي" على مبلغ 2،870،000 و951،863 و2،534،000 دولار على التوالي، ومحمد الخوجة (جهاز الهجرة غير الشرعية) عن طريق شركته "بوادر الخير" على 1،824،000 دولار، وأيمن القذافي الترهوني (معاون هاشم بشر) عن طريق شركاته "أفكار" و"الكفاءة" و"الثور الجاهز" على 4،800،000 و4،920،000 و 4،900،000 دولار على التوالي.

وأشار التقرير إلى أنه في مايو الماضي أصدر المجلس الرئاسي قرارًا بتشكيل لجنة

لمتابعة مشروعات العاصمة طرابلس تضمنت أسماء 11 شخصًا بينهم ثلاثة من ميليشيا "ثوار طرابلس" إضافة إلى هاشم بشر.

والثلاثة هم: عبدالرحمن المزوغي وعبدالحكيم المصري وآمر ميليشيا "باب تاجوراء" الأزهري فنان.

ووفق نص القرار ستتابع اللجنة كل المشروعات التنموية والخدمية بعد حصرها والعمل على تفعيلها مع الجهات المختصة، وستعمل اللجنة أيضًا على معالجة الصعوبات التي تواجه عملية استكمال المشروعات والتأكد من إنجازها.

ويثير هذا القرار مخاوف من عمليات فساد وتربح لأفراد الميليشيات عبر استغلال قوتهم المسلحة في تمرير بعض المشاريع والتربح من أخرى.

وقد تحدثت دراسة للمعهد الألماني للشؤون الدولية والأمن الدولي عن سيطرة ميليشيات مسلحة في طرابلس على مفاصل السلطة في العاصمة طرابلس منذ دخول "المجلس الرئاسي المقترح" في مارس 2016 ورغم ولاء تلك الميليشيات لحكومة "الوفاق"، إلا أنها تسيطر بالفعل على الحكومة وقراراتها.

وأضافت الدراسة أن تلك الميليشيات والتي تخضع لسلطة المجلس الرئاسي في طرابلس تحولت من جماعات مسلحة إلى "مافيا منظمة" تمتلك شبكات تؤثر في الاقتصاد والأعمال والسياسة والإدارة في العاصمة وهذا ما جعل الاقتصاد الليبي والأموال الليبية تصب في مصلحة فئة صغيرة جدا ودائرة أصغر من أي فترة مضت منذ ثورة فبراير 2011.

والميليشيات الأربعة الأهم هم كتيبة ثوار طرابلس بقيادة هيثم التاجوري وكتيبة النواصي بقيادة عائلة قدور وقوة الردع الخاصة بقيادة عبد الرؤوف كارة ووحدة أبو سليم التابعة لجهاز الأمن المركزي بقيادة عبد الغني الككلي

وكشفت الدراسة أيضا أن "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا قدمت الدعم للتوسع الذي حققته الميليشيات في طرابلس من خلال "الموافقة المبطنة" ومن خلال النصيحة التي أعطتها لمسؤولي "الوفاق" الذين كانوا على تواصل دائم مع الميليشيات المسلحة المتحكمة في مفاصل الدولة في طرابلس".

ولكن التوسع وبسط النفوذ الذي أظهرته "الميليشيات الأربعة خيب أمل البعثة في المجلس الرئاسي وحرسه الرئاسي وأثبت أن الأخير لن يتمكن من أن يصبح قوة على أرض العاصمة"، وفقا للدراسة الألمانية.

وقالت الدراسة التي أعدها المعهد الألماني "إن الميليشيات التي تتحكم في العاصمة طرابلس انتهجت نهجا اقتصاديا فعالا لكي تدعم نفسها وعناصرها وتتحكم باقتصاد طرابلس، فبعد السيطرة على المقرات الأمنية ومؤسسات الدولة، ذهبت إلى تأمين فروع المصارف في العاصمة ومن ثم كسبت ولاءات مسؤولين في قطاع المصارف، وبعدها اتجهت الميليشيات إلى الاعتمادات المستندية الصادرة عن المصرف المركزي لكي تسيطر على سوق العملة في طرابلس، فقامت وما زالت تقوم بالاستحواذ على الاعتمادات المصرفية بسعر الدولار الرسمي بحجة استيراد البضائع لتقوم بتوريد بضائع أقل

> أعلن السفير بيتر ميليت، السفير البريطاني في ليبيا في 2016 ان البنك المركزي الليبي يغدى ويساعد بالحرب الأهلية من خلال الاستمرار في دفع الرواتب لجميع الميليشيات المتحاربة والتى لا تعد ولا تحصى في البلاد..

مما اتفق عليه أو عدم توريد أي بضائع ومن ثم تحتفظ بالعملة الأجنبية لتضخها في السوق السوداء للعملة لتكون سببا في انهيار الدينار أمام العملات الأجنبية وبالتالي تجني ملايين الدولارات لصالحها".

"وأصبحت حكومة الوفاق والمجلس الرئاسي مجرد واجهة لتلك الميليشيات التي هي تحكم العاصمة بالفعل"، على حد تعبير الدراسة.

ويفيد المعهد الألماني أنه في ظل سيطرة الميليشيات المسلحة على طرابلس وفي ظل استمرار عدم نجاعة المجلس الرئاسي كونه مجرد واجهة للجماعات المسلحة التي تحكمه وتحكم اختياراته وقراراته، تبقى محاولة جماعات مختلفة من خارج طرابلس الدخول للعاصمة فاشلة كونها تصطدم بمتانة تحالف الميليشيات في طرابلس ومن خلفهم دعم بعثة الأمم المتحدة، وهذا ينذر بصراع جديد قد يشتعل فتيله في أي لحظة نظرا لفساد دائرة الحكم في العاصمة الليبية.

واختتم المعهد بالقول إن الأمم المتحدة والدول الغربية مسؤولة عن ما آلت إليه الأمور في ليبيا كونها قدمت دعما مبطنا للميليشيات لكي تحمي حكومة "الوفاق" على أمل أن تتمكن الحكومة في وقت ما من السيطرة على البلاد بقوة رسمية الشئ الذي لم يحدث.

وفي أغسطس 2018 قال السفير البريطاني السابق لدى ليبيا بيتر ميليت، في إطار تعليقه على الاشتباكات الجارية في طرابلس أن سببها هو استمرار حصول الميليشيات على المال من الدولة.

وكان السفير ذاته أعلن في 2016 ان البنك المركزي الليبي يغدق و يساعد بالحرب الأهلية من خلال الاستمرار في دفع الرواتب لجميع الميليشيات المتحاربة والتي لا تعد ولا تحصى في البلاد.. وقال بيتر ميليت، السفير البريطاني في ليبيا جلسة مجلس اللوردات ان عددا من المسلحين قد تضاعف منذ نهاية الحرب بسبب سياسة البنك المركزي الليبي - الذي استمر في دفع اموال الدولة بعد أن هددت ميليشيات وزير المالية تحت تهديد السلاح. وقال «هناك مشكلة حقيقية مع انتشار الميليشيات» قال. «والحقيقة هي أن جميع الميليشيات الرئيسية لا تزال تتحصل على الاموال من البنك المركزي. مما يشجع الشباب على انضمام إلى هدة الميليشيا بغرض الحصول على رواتب سهلة بدون عمل حقيقي

> تحدثت دراسة للمعهد الألماني للشؤون الدولية والأمن الدولي عن سيطرة ميليشيات مسلحة في طرابلس على مفاصل السلطة في العاصمة طرابلس منذ دخول "المجلس الرئاسي المقترح" في مارس 2016 ورغم ولاء تلك الميليشيات لحكومة "الوفاق"، إلا أنها تسيطر بالفعل على الحكومة وقراراتها.

> أصبحت حكومة الوفاق والمجلس الرئاسي مجرد واجهة لتلك الميليشيات التي هي تحكم العاصمة بالفعل"، على حد تعبير الدراسة.

وردا على سؤال لماذا البنك المركزي ما زال مستمرا لتمويل جميع الميليشيات المختلفة - بما في ذلك الفصائل التى تحارب بعضهم البعض - قال ميليت: «قيل لي أنه في عام 2012، عدد من قادة الملشيات اشهروا مسدسا على راس وزير المالية وخيروة بين دفع الاموال او القتل». وفضلت الحكومة انذاك شراء ذمم الميليشيات

ونتيجة لذلك، ليبيا الآن في حالة «لا يمكن تحملها»، مع ما يقرب من عامين من الفوضى الناجمة عن الاقتتال الداخلي وصعود تنظيم داعش نتيجة لهدة الفوضى

وهكذا فإن مصرف ليبيا المركزي ، وبإعتباره مركز الثروة السيادية ، تحول الى سبب أول للصراع في البلاد ، أولا من داخل إدارته عندما إستعان محافظه الصديق الكبير بالإخوان والمقاتلة قبل أن يصبح أداة في يديهما ، ثم عندما جعل من نفسه دمية في أيدي أمراء الحرب الذين أضحوا خلال سبع سنوات أباطرة يسيطرون على مليارات الدولارات في داخل البلاد وخارجها ، ويتحكمون في سوق الصرف الموازي ، ويتصارعون من أجل الإعتمادات ، ويتحكمون في مفاصل القرار ، بينما يواجه الشعب أزمته ، محروما من ثروته ، مقهورا ، محكوما بالحديد والنار ، وخاضعا لما يبتغيه المفسدون في الأرض

كاريكاتير

محمد قجوم